بين سيادة الدولة وسيادة العولمة

أ/ إسماعيل كرازدي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد خيضر– بسكرة.

الملخّــص:

تؤثر العولمة على سيادة الدولة القومية وتسير لتكريس سيادتها الخاصة بها محولة مفهوم السيادة من الدول إليها من خلال إعادة النظر في العديد من الأفكار والمفاهيم وفي المقابل تكريس دلالات ومضامين جديدة قائمة بالخصوص على البعد العالمي في التفكير والممارسة .

يتناول هذا البحث مسار العولمة ومفاهيمها والنظريات القائمة بشأنها مع التركيز على الأفكار والطروحات التي تقترحها كبدائل للسيادة الوطنية .

Résumé :

La mondialisation influe sur la souveraineté de l'état national pour consacrer sa propre souveraineté en s'appropriant le concept de la souveraineté aux dépens des états par la remise en cause de nombreuses idées et concepts d' une part, et d' autre part par la consécration de nouveaux signes et énoncés fondés particulièrement sur la dimension mondiale dans la réflexion et la pratique.

Cet exposé étudée le processus de la mondialisation, ses concepts et ses théories en insistant sur les idées et les thèses qu'elle propose comme alternative a la souveraineté nationale.

مقدمة

العولمة ظاهرة جدلية، وتعددية، جلبت إليها الكثير من الاهتمام، وأفضت إلى نقاشات وسجالات كثيرة، خاصة فيما تعلق بالدولة القومية ومستقبلها . إلا أنها مع الوقت أصبحت مفهوما مألوفا تجاوز تلك الهالة التي وجد في نطاقها وذلك بعد التخلي عن الجدل الذي رافقها والتشكيك فيها وفي وإمكانية تواجدها الواقعي باختلاف التعريفات والإيديولوجيات، قدمها أو جدتها، توجهاتها وانعكاساتها وأثارها.

تؤثر العولمة على سيادة الدولة القومية من خلال إضعاف سلطتها في الرقابة والحكم والتصرف، ولكن ليس معنى ذلك أن مبدأ السيادة في حد ذاته انتهى، وإنما تحول الأساس الذي يقوم عليه واتسع ليحتوي معاني أكبر ويمتد لكيانات أخرى غير الدولة، حتى أن العولمة تكرست لها سيادة خاصة وبمفهوم جديد يتجاوز السيادة الويستفالية ويقدم بدائل عنها بطرح مشاريع كونية قائمة على البعد العالمي.

لقد غدت الثنائية عولمة – سيادة مقاربة إشكالية ودقيقة ترتبط بالمكان والزمان، قد زادها حضورا على الساحة الدولية ارتباطها بمصير الدولة القومية التي تصر على لعب الأدوار الأساسية في مواجهة سيادة العولمة بالرغم من تلك الدعاوى التي تقول بتآكلها وانتهائها أو تحول في وظائفها وأدوارها، وكل هذا يفتح مجالا للتساؤل :

إلى أي مدى تؤثر العولمة على الدولة القومية وكيف تنكر عليها سيادتها في الوقت الذي تتخذها سمة بارزة لها ؟ .

لجواب عن هذا السؤال يقتضي إقرار مبدئيا مضمونه أن العولمة حقيقة واقعة، تجري وفق مسار زماني ومكاني منتظم وفي سياق تاريخي مستمر ولها أسباب متعددة ومتشابكة. بينما يبقى الإشكال قائما بخصوص فهمها واستيعابها ومحاولة كشف أغوارها وفق نظرة تحليلية تفسيرية في غمار عالم جديد يتجاوز المقولات النظرية التقليدية.

1. العولمة عملية ملقنة أم صيرورة تاريخية ؟

ليس من السهل تعريف العولمة لأنه ليس من السهل التحكم فيها، ولذات السبب ظهرت بخصوصها العديد من الآراء، في مجملها تصب في اتجاهين أساسيين تتفرع عنهما آراء جزئية مختلفة، الاتجاه الأول: يعتبر العولمة مسار طويل لتطور النشاط

الإنساني القائم على التكنولوجيات والثورات العلمية المتسارعة. بينما الاتجاه الثاني يرى بأن العولمة عملية ملقنة (موضوعة) من طرف القوى الاقتصادية والتكنولوجية الكبرى والتي تسعى إلى تحقيق منافعها ومصالحها.

1. 1. مفهـــوم العولمـــة:

الترجمة الأكثر شيوعا لمصطلح العولمة هي: عملية جعل شئ ما عالميا ومعناه تحويله من حدود مراقبة إلى مجال غير محدود بعيد كل البعد عن أي مراقبة. هذا الكيان المحدود هو بالتأكيد الدولة القومية، المميزة بالحدود الجغرافية المعلومة وبمراقبة صارمة على مستوى الجمارك ونقل البضائع، إضافة إلى حماية كل ماهو مشترك ضد كل خطر وكل تدخل خارجي متعلق بالاقتصاد والسياسة أو الثقافة، بينما الكيان الغير محدود فهو العالم، الكرة الأرضية (الكوكب) . فالعولمة بهذا المفهوم تعني إلغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي (المالي والتجاري) وحرية حركة العمليات الخاصة بهذا القطاع حول العالم وداخل فضاء يتضمن كوكب بأكمله[1].

هناك من يستخدم مصطلح العولمة، وهناك من يستخدم مصطلح الكونية وهناك من يستخدم مصطلح الكوكبة والسلعنة وهناك من يستخدم مصطلح الاندماج العميق وهناك من يستخدم الأمركة ولكن المعنى واحد والظاهرة واحدة .

لفهم العولمة يتعين النظر إليها من زاويتين، زاوية مادية وأخرى فكرية، أما الزاوية المادية فتتعلق بكونها تركز على ظهور مجموعة من النتائج والعمليات التي لا تحول دونها الحدود الإقليمية للدول والتي تدفع إلى انتشار ممارسات عبر الحدود في المجالات المختلفة، أما الزاوية الفكرية فتتعلق باعتبارها خطابا للمعرفة السياسية يقدم وجهات نظر حول كيف يمكن التعامل والسيطرة على عالم ما بعد الحداثة .

دراسة مفهوم العولمة يقتضي التركيز على أخذ مستويات متتابعة، أهمها دراسة تعريفاتها المختلفة والتي تصاغ بناءا عليها الأطروحات الأساسية التي تربط بالواقع العملي والتي تظهر فيها الخطابات المتصارعة حول العولمة قبولا أو رفضا[2].

1. 1. 1. تعاريف مختلفة :

كثيرة هي التعاريف المقترحة للعولمة، والتي تتراوح سواء ما بين التصغير باختزال الظاهرة في مظاهرها الاقتصادية أو التعميم المفرط بربطها بكل التغيرات التي تحدث في سياق المجتمع الإنساني[3].

يعرف كل من : جون باجيو وستيف سميث (John Bajio et Steve Smith) العولمة بقولهما: " إن العولمة هي عملية زيادة الروابط بين المجتمعات بمعنى أن الحوادث أو الوقائع التي تحدث في جزء معين من العالم يكون له تأثير مع الوقت على باقي المجتمعات والأفراد البعيدين (من مختلف أنحاء العالم النائية) "[4].

ويعتبر أنتوني جيدنز (Anthony Giddens) العولمة: " بأنها تغير غير مسبوق في جدته إن من ناحية عمق التأثير أو اتساعه الأفقي وتعمل بقوة على إعادة تشكيل حياتنا"[5].

بينما كينشي أوهماي فيقول بأنها "ترتبط شرطاً بكل المستجدات وخصوصاً المستجدات الاقتصادية التي تدفع في اتجاه تراجع حاد في الحدود الجغرافية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية القائمة حاليا "[6].

ويتبنى بياردو سيناركلان Pierrede Sinerclene المفهوم الذي يعتبر العولمة بأنها موجة من تحرير التبادلات والاستثمارات وتدفقات الأموال وما تملكه هذه التدفقات والمنافسة من أهمية متزايدة في الاقتصاد العالمي. فهي تترجم (أي العولمة) كثافة التبادلات الاقتصادية بين الأقطاب الأساسية للنمو وهي: أمريكا الشمالية، اليابان، أوربا الغربية، الدول الصناعية الجديدة، روسيا والتي من بينها يتعين إحصاء الصين والهند وأندونوسيا[7].

كما يعرفها أولريش بك في كتابه ماهية العولمة بأنها " انهيار وحدة الدولة الوطنية والمجتمع الوطني تكون علاقات جديدة للقوة والمنافسة والصراعات والتدخلات بين الوحدات الدولية الوطنية والممثلين من جهة والممثلين عبر الحدود الوطنية والهويات والأماكن الاجتماعية والأوضاع والقضايا من جهة أخرى، إنها تعني العمل والعيش (معا) عبر مسافات (يبدو أنها عوالم متفرقة من الدول الوطنية والديانات والمناطق والقارات)

وهي شرط العمل الإنساني في نهاية القرن لا يمكن مخادعته "[8].

ويعتبرها هانس بيتر مارتن وهارالد شومان "بأنها انصهار العدد الهائل من الاقتصاديات القروية والإقليمية والوطنية، في اقتصاد عالمي شمولي واحد لا مكان فيه للخاملين، بل يقوده أولئك الذين يقدرون على مواجهة عواصف المنافسة الهوجاء ". وينتهيان إلى أن العولمة هي عملية الوصول بالبشرية إلى نمط واحد في التغيير والأكل والملبس والعادات والتقاليد [9].

في نفس السياق يؤكد أنطوان أيوب Antoine Ayoub بأنه يمكن تعريف العولمة كانتشار الحركة الحرة للممتلكات والخدمات ورؤوس الأموال والأفكار بين كل الدول وذلك بتجاوز الحدود السياسية التي تفصلها . وهو ما يعبر عنه ستيفن كراسنر krasner بقوله : " العولمة هي تزايد التدفقات الدولية من الأفكار والأفراد والسلع والبضائع والعمال " [10].

يعرفها إسماعيل صبري عبد الله "على أنها التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية"[11].

والعولمة وفقا لتحليل صادق جلال العظم هي "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن العشرين تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتجارة والسوق والاستخراج إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها . العولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره "[12].

يعتبرها محمد عابد الجابري : " إرادة الهيمنة، وبالتالي قمع وإقصاء للخصوصي، فهي احتواء للعالم وهي توحيد الاستهلاك وخلق عادات استهلاكية على نطاق عالمي. العولمة هي تزايد التشابك والترابط بين الدول والمجتمعات والتفاعل بينها وعلى المستويات كلها فيما يسمى علاقات دولية"[13].

بينما وفي نفس السياق يقيم جيمس روزنو علاقة بين مستويات متعددة للتحليل : الاقتصاد والسياسة والثقافة والإيديولوجيا وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات

عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة المقيمة. ويعقب روزنو بمجموعة من الأسئلة الضرورية لتحديد المشكلات المرتبطة بهذا المفهوم مع تسليط الضوء على جوانب هذه الظاهرة [14].

وقد اقترح دفيد هلـد David Held تعريف واسع حاول من خلاله التحكم في الطبيعة المتعددة الأبعاد للعملية وبأكثر دقة من أجل اكتسابها منفعة تحليلية " فالعولمة، عملية أو مجموعة من العمليات تتضمن تحولا في مجال نشاط الشركة، من حيث علاقاتها الاجتماعية وصفقاتها تولد بالنتيجة تدفقات عابرة للقارات أو ما بين المناطق الجغرافية، أو ما بين شبكات النشاط والتفاعل الناجمة عن ممارسة "[15].

التعاريف المختلفة تؤكد بأن كلمة العولمة لم تستعمل بطريقة منتظمة وواضحة مما انعكس سلبا على دراستها وتحليلها، حتى أن عدد من الباحثين عدلوا عن إعطاء تعريف محدد للعولمة واكتفوا بمحاولة إبراز بعض مظاهرها وآثارها.

حسب السيد يسين فإن كل تعريف للعولمة يركز على زاوية معينة: على أنها حقبة تاريخية أو مجموعة ظواهر اقتصادية أو ثورة تكنولوجية واجتماعية أو هيمنة للقيم الأمريكية . كما أن التعريفات جميعا تكاد تكون المكون الأساسي لتعريف واحد جامع للعولمة : فهي تجمع بين جنباتها كونها تمثل حقبة تاريخية، وهي تجل لظواهر اقتصادية، وهي– في الوقت الراهن على الأقل – هيمنة للقيم الأمريكية، وهي أخيرا ثورة تكنولوجية واجتماعية. غير أن هذا لا ينفي أن من يتبنى أي تعريف من التعريفات الأربعة، يمكن أن يصل في تحليله إلى نتائج سياسية مختلفة، وذلك وفقا للإيديولوجية التي ينطلق منها[16].

1. 1. 2. جذور العولمة .

يتساءل عالم الاجتماع الألماني أولريش بك :" متى بدأت العولمة الاقتصادية ؟ " معترفا في نفس الوقت بأن السؤال يفضي إلى أدغال مليئة بالأشواك، فالبعض يعود بتاريخ بداية النظام الرأسمالي العالمي – إيما نتويل والرشتين – إلى القرن السادس عشر بداية الاستعمار، ويعود بها البعض الآخر إلى ظهور الشركات العالمية المتعددة الجنسيات، أما بالنسبة لآخرين فتبدأ العولمة بإلغاء أسعار الصرف الثابتة أو بانهيار المعسكر الشرقي[17].

وبعيدا عن الآراء المختلفة يقول أمارتيا سن : " العولمة كانت وما تزال تمضى في طريقها على امتداد آلاف السنين من خلال الترحال والتجارة والهجرة وانتشار التأثيرات الثقافية ونشر المعرفة وإشاعة التفاهم بما فى ذلك نشر العلم والتكنولوجيا. كانت العولمة منصفة، فهي إذا في صالح الجميع "[18] . وفي كتابهما " المستقبل التام أساسيات العولمة " يقول جون ميكل ثوايت وأدريان وولدريج " إن العولمة ليست صيرورة ذات مسار واحد، فقد نكصنا عنها في الماضي، ويمكن أن نعود عنها القهقرى من جديد ".

لقد تخوف ماركس من هذه الحركة في البيان الشيوعي المنشور في 1848، ثم بعد ذلك لينين وتبعته كتابات جون هوسبون ونيكولاي بوخارين رودكف هيلفردين حول دور الأسواق المالية . هذا التوسع للنظام الرأسمالي تباطأ مابين الحربين العالميتين، قبل أن يعاود بشدة بعد هزيمة ألمانيا واليابان حيث عرفت التبادلات التجارية منذ ذلك الوقت تقدما سريعا، عن طريق تشجيع اندماجات الفضاءات الاقتصادية الوطنية في السوق العالمية، التقدمات في مجال النقل الجوي والبحري خلال العشر سنوات الأخيرة، انخفاض تكلفة المبادلات الدولية، التحسينات العامة للمنشآت القاعدية للاتصالات، كما ساهمت أيضا أدوات التأمين والقروض في توسيع جديد لتبادل الثروات والخدمات بين مختلف مناطق العالم[19].

ويرى الباحثون الذين تحدثوا عن نشأة العولمة أن العولمة عملية تراكمية، أي أن هناك عولمات صغيره سبقت ومهدت للعولمة التي نشهدها اليوم، والجديد فيها هو تزايد وتيرة تسارعها مؤخرا بفضل تقدم وسائل الإعلام والاتصال، ووسائل النقل والمواصلات والتقدم العلمي بشكل عام، ومع ذلك فهي لم تكتمل بعد .

عموما يمكن القول بأن هناك شبه إجماع معرفي على أن مفهوم "العولمة" حديث الظهور تاريخيا، ولكن في واقع سيرورة التاريخ الإنساني، مسار العولمة يرجع إلى العصر الحجري، الزراعي، وصولا إلى هذا العصر.

1. 2. المناقشات النظرية والمدارس المعاصرة للعولمة:

النقاش الدائر حول العولمة متميز باختلاف نظري كبير، يتأسس على شقين، الشق الأول قوامه التركيز على الهدف النهائي الذي تسعى إليه العولمة، من خلال معرفة

النموذج المستعمل للقياس الكمي أو النوعي لتأكيد أو نفي وجود وكثافة العولمة.

الشق الثاني يتعلق بمحرك العولمة بمعنى العامل الأساسي المسبب، بمعنى هل العولمة عملية وحيدة يقودها منطق مسيطر (التقدم التكنولوجي، الرأسمالية، الإمبريالية) أو عملية متعددة الأبعاد تمخضت عن مجموعة من الأسباب المنطقية (التغير التكنولوجي، السياسي والاقتصادي). هذا دون إغفال تحليل العولمة من خلال دوريتها التاريخية مما يسمح بتحديد الحركة المتطورة للمؤسسات الإنسانية وتحديد بدايتها الغير متفق على تحديدها من طرف الباحثين.

من بين المواضيع التي كانت محل بحث من طرف ديفيد هلد (1999) مجموعة المقاربات النظرية والتيارات الفكرية التي حاولت كل منها ترجمة وتأويل العولمة وقد جمعها في ثلاث اتجاهات مسيطرة: الراديكاليون أو المفرطون (hyperglobalist) والمتشككون (sceptique) والتحوليون (transformationalist).

1. 2. 1. المناقشات النظرية

تطورت مؤخرا نقاشات مهمة حول العولمة وقضاياها ظهرت نتيجة لها ثلاث مدارس فكرية هي: مدرسة العولمة المفرطة، ومدرسة العولمة الشكوكية، ومدرسة العولمة التحولية. وكل واحدة من تلك المدارس تمثل منظوراً مستقلاً للعولمة أو بمعنى آخر كل واحدة منها تعد محاولة مستقلة لشرح وفهم هذه الظاهرة الاجتماعية.

ينقسم المنظرون – في مقدمتهم ديفيد هلد – في رؤيتهم للعولمة إلى:

أولا : المفرطون : (hyperglobalist) العولمة بالنسبة للمفرطين تجربة بشرية وتاريخية جديدة بل وثورية وهي مفيدة للجميع وتصل أثارها إلى كل بقاع الأرض، ولا ترتبط العولمة بالجانب الاقتصادي فقط، بل تتعدى ذلك لتشمل المجالات السياسية والتكنولوجية والثقافية، وقد تأثرت بشكل كبير بالتطور الهائل الذي شهده العالم في مجال الاتصالات والإعلام منذ عقد الستينات. أنصار هذا الاتجاه يؤكدون بأن العولمة الاقتصادية تشكل أوضاعا جديدة للتنظيم الاجتماعي التي تحل محل الدولة القومية من حيث كونها وحدات أساسية اقتصادية وسياسية للجماعة الدولية . فهي تفسر مجالا جديدا في تاريخ الإنسانية أين تصبح الدول القومية متعارضة مع مقتضيات الاقتصاد العالمي.

يوجد في نطاق المقاربة المفرطة العديد من الآراء المتباينة وخاصة بين النيوليبراليين الذين يدعمون انتصار الاستقلالية الفردية والسوق على سلطة الدولة والنيوماركسيين الذين تشكل بالنسبة إليهم العولمة انتصارا للرأسمالية التسلطية.

عموما مدرسة العولمة المفرطة تقول إن العولمة المعاصرة تقوم بتعريف مرحلة جديدة يكون فيها البشر في كل بقعة من الأرض خاضعين لقواعد السوق العالمي ونظمه.

ثانيا : المتشككون: (sceptique) العولمة حسب أنصار هذا الاتجاه ظاهرة غير جديدة وحتى لو كانت جديدة فهي مدمرة، وماهي إلا أسطورة بالنظر للمعطيات الإحصائية حول التدفقات التجارية المالية والهجرة نهاية القرن التاسع عشر .

يدعي المتشككون بأن المستويات المعاصرة للاعتماد الاقتصادي المتبادل ليس لها سابق تاريخي، بل منهم من يذهب إلى حد القول بأن الاقتصاد الدولي اليوم أقل عالمية من حيث اتساعه الجغرافي عن فترة الإمبراطوريات الأوروبية، بل إن المؤشرات المالية تؤكد ميلا لصعود التدويل الاقتصادي المعاصر بشكل مماثل لسنة 1890 .

المتشككون يعارضون الاقتراح الذي بمقتضاه يؤدي التدويل الاقتصادي الجاري لبروز نظام عالمي جديد أي تقلص دور الدولة بشكل كبير، فالدولة حسب رأيهم تلعب دور مركزي ونشيط أكثر فأكثر في الترقية الدولية لهذه الأنشطة الاقتصادية وفي تكوين تنظيمات جديدة على حد قول كراسنر، وأن اللاعدالة الناتجة عن ميكانيزمات السوق تساهم في زيادة القومية والأصالة وتنفر إلى أجل مجهول بروز حضارة عالمية كتلك التي يأمل فيها المتطرفون .

على نقيض ما تقول به المدرسة المفرطة فإن مدرسة العولمة الشكوكية تقول إن العولمة في جوهرها ما هي إلا خرافة تخفي حقيقة اقتصاد دولي ينقسم إلى ثلاثة تكتلات تقوم على أساس كونها مناطق لازالت فيها الحكومات الوطنية قوية جداً ·

ثالثا: التحوليون :(transformationalist) التحوليون يقولون بأن العولمة الحالية هي القوة الأساسية الفعالة، وهي أصل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجارية والتي تعلن عن إعادة الهيكلة الأساسية للمؤسسات الحديثة.

التحوليون متفقون مع المتطرفين بأن العولمة الحالية ليس لها سابق تاريخي وأنها

تحدث تحولا بنيويا في النظام العالمي، لكنهم يفوقون المتطرفون والمتشككون فيما يتعلق بالمسار التاريخي للعولمة، فبالنسبة لهم العولمة لا تمتد إلى حالة نهائية ولكن تكون نوعا من عملية تاريخية مفتوحة، فهي مليئة بالتناقضات و متأثرة بالعوامل الظرفية.

ينطلق التحوليون من قناعة أن كثافة التدفقات المعاصرة ليس لها سابق تاريخي ووجود نظام عالمي لا يعني اتجاها نحو تضامن عالمي قوامه مؤسسة عالمية واحدة، بل على العكس فالعولمة تشترك في شبكات عالمية مع أشكال جديدة من التنضيد الاجتماعي أين العديد من الدول والمؤسسات والجماعات احتويت بشكل متصاعد بينما أخرى أقصيت.

التحوليون متفقون مع المتشككين بأن الدول تحافظ على دورها المركزي في خضم النظام الدولي مع أن عملية العولمة تتسبب في إيجاد تسويات تسحب من الحكومات الوطنية القيادة والعديد من الوظائف[20].

إن مدرسة العولمة التحولية تقول بأن الأنماط المعاصرة للعولمة غير مسبوقة تاريخياً، بحيث أن الدول والمجتمعات تشهد عملية تغير واسعة في سياق محاولاتها تبني المزيد من عمليات ربط نفسها بعالم أوسع يبدو أنه يوماً بعد يوم يفتقد إلى المصداقية والتيقن.

الملاحظ على هذه المدارس هو التعددية ، فمدرسة العولمة المفرطة على سبيل المثال تجتمع فيها أفكار الليبرالية الجديدة المتشددة للعولمة والأفكار الماركسية المناهضة، ومدرسة العولمة الشكوكية تقوم على أفكار محافظة .

1. 2. 2. المضامين النظرية لمفهوم العولمة: المسار النظري

في نفس مسعى ديفيد هلد ولكن من زاوية أخرى حاول جنز بارتلسون إستكشاف معنى مفهوم العولمة من خلال التمييز بين ثلاث مضامين– الانتقال والتحول والتجاوز – مبينا كيف أن إدخال العالمي كموضوع للفكر والعمل زعزع الأسس الفلسفية التي تقوم عليها النظرية الدولية، والتي ظلت لزمن طويل محكومة بحدود الدول .

يحلل بارتلسون مفهوم العولمة من خلال وضعه في إطار فلسفي وجودي يحدد الهوية الاجتماعية السياسية للعالم ومكوناته، وصولا إلى أن لمفهوم العولمة وظيفة ودورا

يتمثل في كونه أداة للتغيير، وينطلق من فكرة إلتباس المفهوم، هذا الالتباس الذي وعند فهمه سيؤدي إلى فهم بزوغ العولمة وتطورها في الواقع، هذا إلى جانب التركيز على ما يحويه المفهوم من معنى في سياق بعينه إلى جانب الفعل الذي يحدثه المفهوم في هذا السياق.

مفهوم العولمة حسب بارتيلسون مر بسلسلة من التحولات الفلسفية خلال العقد المنصرم، وهي التحولات التي دفعت المضامين المركزية للخروج بالتدريج من الإطار المعرفي إلى نوع من الفراغ الانتقالي الفلسفي، ويتعرض لهذه المفاهيم الثلاث باعتبارها إطارا مرجعيا لذاتها حيث التعاقب المنطقي بين المضامين المختلفة يعكس المسار الأمثل لعملية العولمة كما افترضتها هذه المضامين نفسها .

أولا : العولمة كعملية انتقال (العولمة عملية حركة من الداخل إلى الخارج) .

المرجعية الأساسية في هذا المفهوم هي الوحدة، وقوام العولمة في هذا التفسير هو التغييرات الحاصلة على مستوى الوحدة ومن خلال تفاعل العديد من الوحدات، لكن العولمة تتحكم فيها الأفعال الواعية والهادفة لعوامل ووسائط بعينها، وعليه تحدث من الجزء إلى الكل بينما تظل الوحدات لا تتغير ما يتغير هو الخصائص المميزة لكل وحدة (المصالح، المزايا، الإستراتيجيات) على مر الزمن باعتبارها أسبابا للعولمة ونتائج مترتبة عليها، وبالتالي ما ظلت الوحدات ظل النظام والعكس صحيح .

في هذا النطاق لا يوجد فرق بين العولمة والتدويل والاعتماد الدولي، ذلك أن التدويل يدل على تعاظم تدفقات التجارة وعوامل الإنتاج فيما بين الدول بينما الاعتماد المتبادل فيدل على التأثيرات المتبادلة بين الدول أو بين عوامل ذات فاعلية في مختلف البلاد. وفي كلا المثالين تظل الدولة هي الوحدة الأساسية وان كل شئ يتم فيها ومن خلالها وتحت رعايتها دون أن يؤدي ذلك إلى أي تأثير على هويتها الأساسية، ولا يمكن الحديث عما هو عولمي كشئ يتجاوز المجموع الكلي للوحدات[21].

ثانيا : العولمة كعملية تحول : (العولمة عملية حركة من الخارج إلى الداخل)

المرجعية الأساسية في هذا المفهوم هو العالم، فالعولمة كعملية تحول مفهوم يحمل الكثير من الحجج المناقضة للمفهوم الأول، فهي في هذا المفهوم عملية تحول تحدث على

مستوى النظام ككل، تؤثر على هذه المنظومة وعلى هوية الأطراف في آن واحد. هذا المفهوم حسب بارتلسون بنيوي مبهم ذلك أنه لا يمكن الوصول إلى مفهوم للعولمة إلا على مستوى النظام ككل .

تحدث العولمة كعملية على مستوى أعلى من الوحدات المكونة لها ووراء قدرتها نتيجة للتفاعل فيما بين المتغيرات المنظومية عبر الأبعاد والقطاعات المختلفة لتلك المنظومة.

وهكذا تكون العولمة عملية متعددة الأبعاد تحدث في اتجاه الكل إلى الجزء (من الخارج إلى الداخل) عن طريق تحويل الوحدات إلى دوائر لإعادة إنتاج تلك المتغيرات والعمليات والقوى المنظومية التي تفضي إلى تغيير هويتها، ثم إلى تغيير القواعد المكونة للمنظومة التي تشمل هذه الوحدات[22].

نحو هذا المفهوم إلى إعطاء العولمة بعدا متميزا ومستقلا عن ذلك المفهوم الفلسفي كما في المفهوم الأول على أساس أن فهم التغيرات التي تحصل في الدول والمجتمعات يتم من خلال اعتبارها نتاج تطور المنظومة العالمية والتفاعلات في داخلها. مفهوم يعتبر العولمة لا رجعة عنها وتأثيرها عميق في هوية الوحدات التي ترتبط ببعضها البعض وبمصير المنظومة ككل .

ثالثا : العولمة كعملية تجاوز :

المرجعية الأساسية في هذا المفهوم هي شبكات التدفقات، فالعولمة هي عملية تذيب الحدود التي تفصل بين الداخل والخارج تتضمن معنى تجاوز تلك التقسيمات التي تتحكم في برمجة هوية الوحدة والمنظومة والأبعاد[23].

بالنسبة لهذا المفهوم تحدث العولمة تغييرا لشروط وجود الإنسان موضوع البحث والمجالات التي تتواجد فيها. فالعمليات والظواهر العولمية تتجاوز كل الحدود والتقسيمات التي تتحكم في برمجة هوية الوحدة والمنظومة والأبعاد وهي لا تعرف على مستوى المنظومة ولا على مستوى الوحدة ولكنها تعبر وتتجاوز هذه التمايزات

ويبدو أن ما تقدمه شبكات التدفقات المختلفة وخاصة منها المعلوماتية والاتصالية يعبر صراحة عن حلول عالم الرموز محل عالم الأشياء، لتخلق معها عالما جديدا ومبادئ

جديدة وهويات جديدة وكذلك وحدات جديدة .

يقدم بيتر بارتلسون من خلال المفاهيم الثلاثة للعولمة منحى متميز في تحليل العولمة، تجاوز من خلاله السرد التاريخي الذي ميز الدراسات المختلفة حولها، ومعتمدا في المقابل على إطار تحليلي دقيق يقوم على تعاريف واضحة كمقدمات أولية لفهم حقيقة العولمة ومن ثم الانتقال إلى سرد ماهيتها وتحليل مدلولاتها بالنسبة للحكم والسياسات الخاصة بالدول القومية القائمة

2. هل انتهت الدولة القوميـــة؟ (المناقشات النظرية).

بإمضاء اتفاقية ويستفاليا سنة 1648 تكرس مفهوم جديد للقانون الدولي عرف تحت تسمية نظام وستفاليا، وأصبحت الدولة القومية المعروفة بحدودها الوحدة الأساسية للنظام الدولي. لكن في الواقع فإن الدولة القومية لم تكن دائما الفاعل الوحيد في النظام الدولي، فالمدن والطبقات الدينية مثلا لعبت أدوارا رئيسية على الساحة الدولية لكنها تدريجيا تراجعت إلى المركز الثاني مع صعود الدولة الأمة، والتي بقيت إلى يومنا هذا العنصر المركزي للنظام العالمي[24].

إلا أنه ومنذ سنوات عديدة، أصبح ذلك الدور الذي تميزت به الدول لأزمنة طويلة موضع شك، من طرف بعض الفاعلين الذين يوحون بأن أفول الدولة قد بدأ وأن قوى العولمة ستؤدي إلى اختفائها، وقد قامت معارضة قوية لهذه الفرضية تبعها العديد من المناقشات حول مستقبل الدولة، دورها، وظائفها، ومسؤولياتها في سياق العولمة .

هناك ثلاث نماذج للمواقف الحاضرة والتي تجمع الاختلاف الكبير في الآراء بهذا الصدد:

2. 1. تآكل الدولـــة وضعفها

يقول أصحاب هذا الرأي بتراجع دور الدولة وسيادتها، مقابل صعود فاعلين دوليين آخرين يسعون إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والاندماج الدولي، بحيث يأخذ مبدأ السيادة في التقلص والتآكل تحت تأثير العولمة وحاجة الدول إلى التعاون فيما بينها في المجالات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية وغير ذلك .

في إطار هذا الطرح تضعف من سيادة الدول وستقود إلى حل نهائي لنظام دول

السيادة في السياسات العالمية. وحتى في الولايات المتحدة التي يتفق الكثيرون على أنها المستفيد الأول من العولمة، هناك من يقولون إن هذه الظاهرة تنال من سيادة بلادهم بل وتنتهكها. إذ يعتبرون أن تملك الأجانب مشاريع ضخمة وكثيرة في الولايات المتحدة يجعل القرار للغرباء، وأن وجود مؤسسات دولية، مثل منظمة التجارة العالمية، تملي قواعدها وتفرض الالتزام بها وتوقع عقوبات علي المخالفين، عدوان على السيادة الوطنية الأمريكية[25].

أنصار هذا الطرح (العولميون أو المفرطون) يرون بأن الدول تفقد توازنها أمام الحركة الكبيرة لرأس المال الدولي والأهمية المتزايدة للمؤسسات الكبرى، وبالتالي تسبب العولمة تغيرا جوهريا في طبيعة الدولة، وتناقص في دورها وسلطتها، بل أصبحت في ضعف كبير، وعليها أن تتكيف مع المحيط المنبثق من عدم قدرتها المتزايدة على تحمل مشاكلها الفوق قومية وهو ما يضعها في موضع فاعل هامشي .

وإذا ربطنا هذا المفهوم بالمفهوم الذي جاء به بارتلسون والذي يعتبر العولمة كعملية تجاوز فإن مفعول العولمة لا يقتصر على التأثير في خصائص الدول المفردة أو على هوية الدولة كمؤسسة سياسية، وإنما تحدث مفعولا انقلابيا في شروط وجود الدولة وهذا المفهوم للعولمة يتضمن احتمال تحلل الدولة ذات السيادة والنظام أو المجتمع العالمي المناظر كالشكل المكاني للحياة السياسية ويفضي هذا، حسب رأي شولت إلى فك ثنائية الارتباط بين الهوية والإقليم وبين الهوية والسلطة السياسية[26].

2. 2. ضرورة بقاء الدولة

يؤكد أصحاب هذا الرأي على ضرورة بقاء الدولة قوية في ظل العولمة، من منطلق وأنه إذا كانت العولمة ترتبط بسيادة نموذج اقتصاد السوق الحر، فإن المتفق عليه أن الانتقال إلى اقتصاد السوق لا يبرر أبدا اختفاء دور الدولة. وخلاصة رأيهم أنه بالرغم من التأثير البارز الذي تمارسه العولمة على السيادة القومية إلا أن الدول القومية ما زال لها الكلمة الفصل بل إن العولمة عملية يجري إنجازها في ومن خلال وتحت رعاية الدول، وفوق ذلك فقد أحدثت توسعا جغرافيا جديدا لسلطة الدولة كما أحدثت تحولا واسعا النطاق في قدراتها .

العولمة تؤثر بشكل هامشي في طبيعة الدولة، وجهة النظر هذه يقول بها المتشككون، معارضين بذلك تصور المفرطين الذين يعتبرون الوطني والدولي كفلكين يقصي أحدهما الآخر بشكل متبادل، أحدهما ينمو على حساب الآخر. فالمتشككون يصرون على وجود تميز بين التدفقات الدولية (بين كيانات تعمل في العديد من الدول) والتدفقات عبر القومية (بين كيانات تعمل بشكل مستقل عن الإقليم الذي تتواجد فيه) ذلك أن الدولة الأمة كانت دائما تشرك في مختلف شبكات التفاعلات العابرة للحدود وأن كل العلاقات والتفاعلات تحدث داخل الحدود الوطنية وهي في الأصل خاضعة لقوانين الدولة الأمة.

حسب رأيهم: التجارة الدولية، حتى ولو كانت ليبرالية (حرة) كما لم تكن عليه من قبل تبقى خاضعة لموازين القوى بين الأمم وهو ما يلغي طرح المفرطين المتعلق بكون الاقتصاد الوطني هامشي بشكل كبير. تبقى الدول بالرغم من كل شئ الوحدة الأساسية للنظام الدولي القائم على النظام الويستفالي .

وأخذا بمنطق العولمة كعملية انتقال، فإن الدولة الحديثة تبدو على الأرجح مصدرا لاستقرار العولمة بدلا من كونها الضحية الأساسية لهذه العملية. ذلك أنه بالنظر إلى مستوى الوحدة، لا معنى للحديث عما هو عولمي كشئ يتجاوز أو يسمو على المجموع الكلي للوحدات. فبينما تؤثر العولمة على مصالح كل دولة ومقاصدها، فإنها لا تحدث أي تغيير على السمات التي تعرف خصائص الدولة. بل يمكن أن يقال إن العولمة أحدثت توسعا جغرافيا جديدا لسلطة الدولة أو أنها أحدثت تحولا واسع النطاق في قدرات الدولة. إن الدولة تظل إحدى أدوات نقل العولمة[27].

2. 3. تغير في دور الدولة ووظيفتها

أنصار هذا الاتجاه يرون بأنه بالرغم مما تفعله العولمة بالدولة الوطنية إلا أن هناك إقرار بأنها تؤدي إلى تغير جوهري في مضمون ووظيفة الدولة، تغير في استراتيجياتها وإعادة توجيه لطاقتها.

إن العولمة تمنح الدولة السلطة والقوة بأشكال جديدة لتظل سلطتها وسيادتها القومية قائمة وبقوة، فالدولة ليست مهددة بشكل أساسي من العولمة لكنها مقبلة على تغير في دورها ووظائفها .

يتقاسم التحوليون مع المتشككين وجهة النظر هذه، فالدول هي التي أنجبت العولمة والعمليات العالمية تتحقق في الأقاليم الوطنية، وإن من بين الأدوار الجديدة للدولة هو التفاوض حول تقاطع القوانين الوطنية والفاعلين الأجانب. إن التحوليون يميلون إلى الاعتراف بأفول نسبي لسلطة الدولة لأن الحكومات تتصرف بشكل مقيد تجاه التحديات المهمة التي تواجهها المؤسسة بسبب تزايد العمليات الفوق قومية. إنها ليست نهاية السيادة وإنما تغير في احتكار ومدى أهلية الكفاءات الحكومية.

وأخذا بمنطق العولمة كعملية تحول، فإن الدولة سيحدث لها تحول جذري بدرجة أو أخرى، وأن العمليات والبنيويات العولمية ستنال بشدة من قدراتها وفعاليتها. ومن ثم ذهب سيرني Cerny إلى أن العولمة جعلت المفهوم القديم للسيادة نسبيا، وأحلت دولة تنافسية محكومة بتوجهات السوق محل دولة الرفاه العصرية، وأن هذه الأخيرة سينتهي بها الأمر إلى فقدان استقلاليتها وأولويتها البنيوية كالكيانات الفاعلة الوحيدة في النظام الدولي. ويرى ساسان Sassen أنه بينما تظل مقولات السيادة وتراب الوطن من السمات البارزة للنظام الدولي إلا أنه قد جرى إعادة تركيبها وموضعتها على مواقع مؤسسية أخرى خارج الدولة وخارج إطار تراب الوطن[28].

3. بدائل السيادة الوطنية في عصر العولمة

في ظل العولمة برزت مجموعة التحديات التي تواجه الإنسانية في إطارها العالمي بشكل غير مسبوق، وأصبحت الكونية على الخصوص تنطوي على إعادة تنظير لمفهوم الدولة القومية.

من هذا المنطلق طرحت العديد من الأفكار التي تدعوا إلى تجاوز مفهوم السيادة نحو بناء الجماعة الدولية، فالمجتمع المدني العالمي أصبح يطرح على أساس أنه بديل للسيادة، والمسؤولية الدولية المشتركة هي الخيار المتاح للدول في عصر العولمة، ولما لا إقامة حكومة عالمية تنتظم بموجبها الإنسانية بعدها في مجتمع كوزموبوليتاني.

3. 1. مبدأ السيادة في مواجهة مبدأ المسؤولية.

يقول برتران بادي Bertrand Badie : " إن مفهوم السيادة غامض، فهي بناء اجتماعي يتطور مع الزمن، خيال مفيد لفهم العالم لكن بدون تأكيد. إن مبدأ السيادة الذي

ساد العلاقات الدولية لمدة طويلة سيصبح مبدأ متجاوزا، فتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول وبروز مشاكل جديدة ذات بعد عالمي تفترض معالجة شاملة (الحفاظ على البيئة، المشاكل الديمغرافية والتنمية، الصحة، التغذية، الإسكان، حقوق الإنسان) جعلت مبدأ المسؤولية يفرض نفسه على حساب مبدأ السيادة "[29].

المشاكل العالمية التي تكلم عنها بادي وكثير من الباحثين جعلت مبدأ المسؤولية يفرض نفسه على حساب مبدأ السيادة وخلاصة رأيهم أن الأداء الوظيفي للدول سيتحدد على أساس المسؤولية وليس السيادة، حيث يندثر الربط التقليدي بين التراتبات الهرمية والسيطرة على القدرة على إشباع حاجات جماعية، ونظرا لتعقد وتعدد الفاعلين والتفاعلات في السياسية الدولية، فإن الأمر يستدعي ضغطا تفاعليا لكل الفاعلين الدوليين .

حسب بادي، فإن مبدأ المسؤولية المشتركة بصدد خلق جغرافية جديدة، فالدول تندمج بشكل متزايد في جماعة دولية تتشكل على المستوى العالمي، وكل دولة أصبح يتوقف عليها بقاء الإنسانية والعالم. فالدفاع عن حقوق الإنسان مثلا، أصبح واجبا ومسؤولية تتكفل بها الجماعة الدولية ككل.

ويبدو أن برتران بادي يشاطر في ذلك هابرماس الذي يرى أن سكان العالم يشكلون جماعة لا إرادية في مواجهة الأخطار المشتركة، ويقترح الموازنة على المستوى الأوروبي عندما يقول بأن الإرادة السياسية للمواطنين يجب أن تمتد لكل مواطني الاتحاد الآخرين، ويدعو لقراءة جديدة للسياسة والتي تسجل بوضوح في جانب أنصار تيار ما بعد السيادة : إنه يقرض شيئا فشيئا مسلمة المصلحة الوطنية من أجل وضع الفعل السياسي في خدمة الحكومة العالمية[30].

يتكلم هابرماس عن الفضاء العام العالمي والفضاء العام المدني وفضاء عام على مستوى الكوكب وعلى فضاء عام أوروبي على المستوى العالمي يرجع إلى كانط لدفع فكرة الاتصالات الكوزموبوليتانية. بينما فيما يتعلق بـــأوروبا يتكلم عن فضاء يتكون من جماعة من المواطنيين الأوروبيين يشملون جماعات مصالح ومنظمات غير دولتية وحركات مواطنين .

3. 2. المجتمع المدني العالمي بديلا للسيادة الوطنية.

تميزت فترة ما بعد الحرب الباردة بنمو دور المجتمعات المدنية التي أصبحت تعبر عن قضايا ذات سمة عالمية ومحل اهتمام مشترك، تنافس الدول وتخرج عن رقابتها وضغطها، وتضغط في سبيل ذلك على الحكومات وعلى منظمة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية والاقتصادية الكبرى مبشرة بمفهوم جديد هو المجتمع المدني العالمي.

حسب الدكتور أماني قنديل – والذي يفضل مصطلح المجتمع المدني عبر القومي – فإن المجتمع المدني عبر القومي، مجموعة المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، التي تتخطي الحدود القطرية لتمتد إلي أقاليم العالم، وتتبنى قضايا لها سمة عالمية، قد تعكس حركات اجتماعية عبر قومية مثل قضايا المرأة أو البيئة أو حقوق الإنسان، أو قد تتبنى قضايا إنسانية في مجال الإغاثة مثلا، أو تعكس روابط عالمية لمجموعات من الباحثين في مجال محدد، أو روابط مهنية[31].

بدأ الحديث إذا عن المجتمع المدني العالمي بداية التسعينات بصفته جزءا من نظرة أوسع لماهية العولمة . وبالتالي فإن مفهومه يرتبط بشكل أساسي بالمفهوم المعتمد للعولمة، ويتكون عندما تهتم المجموعات المدنية بقضايا عابرة للحدود، وتستخدم وسائل اتصال عابرة للأمم، متمتعة بتنظيم عالمي، و/أو تتشارك، في مرحلة أولى، بالتضامن العالمي[32].

وقد أوضح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان أن عولمة الاتصالات الإلكترونية تساعد على إيجاد مجتمع مدني عالمي وليد يمثله بأوضح شكل العدد المتزايد للمنظمات غير الحكومية مع توسع نشاطاتها وأدوارها[33].

في ظل العولمة ازداد دور الجمعيات غير الحكومية التي كثيرا ما راحت تقدم الخدمات التي أهملتها الدولة. وهو ما حدا بالبعض إلى القول أن اثر العولمة في العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني قد يفرغ المحتوى السيادي الداخلي للدولة فالحكومة طبقا لماكس ويبر هي السيادة في صورتها الداخلية إذا تمتعت باحتكار القوى الشرعية على كل النشاطات الاجتماعية والمندمجة ضمن وحدة اقتصادية في إقليم محدد وتلك القوى متجسدة في الهياكل السياسية والإدارية والتشريعية التي تقود السياسات العامة، وقد يكون للمجتمع

المدني بعض النشاطات المأخوذة من تلك القوى، ومن هنا ظهرت الدعاوى التي تقول بأن المجتمع المدني قد يحل محل الدولة بعد أن يستولي على مهامها الداخلية[34].

وحسب جان آرت شولت فقد أتى توسع المجتمع المدني ليرد على التراجع الجزئي لموقع الدولة لصالح العولمة، وتم إرساء (جغرافيا جديدة) تعني إنهاء زمن احتكار الدولة للنطق الإقليمية . لقد تطور المجتمع المدني العالمي إذا بشكل جزئي مع محاولات المواطنين الهادفة لانتزاع دور أكبر في الإدارة (ما فوق الدولتية) لمواجهة آليات صناعة القرار عالميا[35].

وتبعا لما سبق، أصبح أهم ملمح لظاهرة المجتمع العالمي هو أن الدولة لم تعد هي الوحيدة التي تتحدث باسم السكان، والمصالح العامة وإنما هناك فاعل جديد قواعده وجذوره تكمن في إطار الدولة، إلا أنه يتخطى حدود هذه الدولة، ويقبل التعاون والتحالف في إطار مؤسسي وتنظيمي عبر قومي، ليعبر عن مصالح مشتركة واهتمامات مشتركة تتفق مع آخرين في دول أخرى، بل وفي قارات أخرى وتجمع بين الكل قضية مشتركة[36] .

3. 3. التدخل الإنساني والسيادة الدولية للفرد

تم تناول موضوع الحق في التدخل لأول مرة بمناسبة التقرير السنوي عن أعمال منظمة الأمم المتحدة الذي قدمه الأمين العام في 6 أيلول 1991. ليدخل موضوع حماية حقوق الإنسان المجال الدولي من بابه الواسع ويتم من خلاله استبعاد السيادة على أساس أنها قد تعني ضمنا الحق في ارتكاب مذابح جماعية، أو في شن حملات إبادة السكان المدنيين، كما توصف انتهاكات حقوق الإنسان بأنها تعرض السلم للخطر.

وبالرغم من أنه لم يتم تقنينه حتى الآن، وبالرغم من أنه أصبح يشكل واقعا لا مفر منه، فإن حق التدخل الإنساني يحمل تناقضا غير مفهوم يعلق عليه ماريوبيتاتي Mario Bettati قائلا: " إنه ثمة ما يدوخ فعلا في هذا القانون الإنساني الجديد الذي يعمل له حاليا والذي يفرض تدخلا من دون أن يتنكر للسيادة، فالأمر يقتضي وضع مدى قانوني جديد حيث ترتبط، شرعية التدخل الإنساني والمبدأ الأساسي لاستقلال الدولة وعدم خضوعها لإرادة خارجية ارتباطا وثيقا ولا فكاك منه"[37].

موازاة مع هذا التطور يتم الحديث عن مفهوم جديد أكثر شمولية هو مفهوم "الأمن الإنساني في مواجهة سيادة الدول" انطلاقا من التأكيد بأن أمن الأفراد أصبح معيارا جديدا لقياس الأمن العالمي[38].

إذن، هناك اتجاه نحو استبدال الشرعية الدولية بحق التدخل الأخلاقي والإنساني، أي الانتقال من نموذج سيادة الدولة الذي قام عليه القانون الدولي المعاصر إلى نموذج السيادة الخلقية التي غدت لها آلياتها القانونية المحددة، بتوسيع صلاحيات المحاكم الدولية لتشمل مقاضاة رؤساء الدول وكبار المسؤولين في قضايا داخلية (جرائم التصفية والإبادة العرقية)[39].

لقد ظهرت مفاهيم قانونية جديدة تستجيب لآلية الحماية الدولية لحقوق الإنسان وهي:

- خروج قضايا حقوق الإنسان من الاختصاص الداخلي للدول واعتبارها من الالتزامات الدولية التي يجوز للأمم المتحدة التدخل بشأنها .

- تبدل مفاهيمي حول مدلول السيادة، بحيث تصبح ذات مفهوم ترابطي وليس مطلق مما يؤدي إلى التزام الدول بتوقيف سياساتها الداخلية تجاه مواطنيها مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان واعتبار الفرد موضوعا من مواضيع القانون الدولي، وجواز تقديمه شكوى ضد دولته عن انتهاكات حقوق الإنسان وتحوله بالممارسة إلى طرف في القانون الدولي [40].

ومع تسارع العولمة، تبرز من جديد دعاوى الحكومة العالمية وبالخصوص دعاوى أولئك الذين يناضلون من أجل القضاء على القوميات والوطنيات، رجوعا إلى أفكار كانط وبنتام التي تنسجم وتتناغم مع أفكار المجددين أمثال جيدنز وهابرماس وأركيبوجي وغيرهم ممن يتكلمون عن مجتمع معولم بصدد التشكل يسميه جيدنز "المجتمع الكوزموبوليتاني المعولم " الذي تتداخل فيه مصالح وهموم الشعوب والمجتمعات وتدور حول قضايا مشتركة معولمة مرتبطة بالمصير الإنساني ككل. وهو يقول بأن جيلنا الراهن هو الجيل الأول في هذا المجتمع الكوزموبوليتاني الآخذ بالتشكل والتجذر يوماً إثر يوم في عالمنا[41].

خاتمة:

العولمة مفهوم جديد ولكنه ذو جذور عميقة وهي ظاهرة مستمرة ومتواصلة، ونظرا لتسارعها في السنوات الأخيرة فقد طرحت كثير من الإشكاليات بخصوص مفاهيم مثل الدولة القومية، الأمن القومي والسيادة، وأبرز هذه الإشكالات ما تعلق بالسيادة الوطنية في ظل البدائل المتعددة التي تطرحها .

أنصار العولمة يبشرون بعالم واحد، ومواطن عالمي، ومجتمع كوزموبوليتاني يتجاوز حدود الدولة القومية ويستغرق الزمان والمكان، وتتجدد معه حجج الكونيين حيث لا سيادة إلا سيادة الكل. فإذا كانت سيادة الدولة تتعلق بتلك السلطة المشروعة الممنوحة لها فإن العولمة كرست سيادتها الخاصة بها والتي تعني تلك السلطة المشروعة على الزمان والمكان والتي تمارسها بقواها وأدواتها المختلفة.

إلا انه مهما كانت العمليات ومهما كانت النتائج فإن الدول ذات السيادة تظل فاعلة ومؤثرة وإن تغيرت طبيعة سيادتها سواءا ضيقا أو اتساعا، فقط لا يمكن إغفال أن المرحلة الآنية تنبئ عن موقف حرج، بين عالمين، عالم يقوم على الدول القومية كأساس له وعالم يتجه نحو التعدد وتكوين الجماعة الدولية المسؤولة.

الهوامش:

01 - Mohamed Abed -Al-Jabri: **La globolisation dans la pensée arabe Contemporarie** www.geocities.com/athens/fovum/3778/globalisation FR.HTm.

02– السيد يسين،" نظرة نقدية لتعريفات العولمة"، **في الأهرام** .http/web1.ahram.org.eg/scripts/arab/getpage.asp

03 –Pierre de Senarcclens, **La Mondialisation; théories, engeux et debats**, 2 em edition (armand colin paris, 2001) p; 72 .

04-Globolization and sovereignty of the nation state.1995 http://www.djoo.freeserve.co.uk/docs/glob-state.htm

05– أنتوني غيدنز: عالم منفلت: كيف تشكل العولمة حياتنا؟، 2001/03/27 http:/152.160.23.131/alasr/content/B987BC44-0BD5-4320-933C-9D70566BB143.HTML.

06– عبد الخالق عبد الله، "العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، **في مجلة عالم الفكر**، العدد 27، (الكويت: كانون أول، 1999) ص. 52.

07- Senarcclens. Op.cit. p. 71.

08– أولريش بك، **ماهي العولمة**، ترجمة د. أبو العيد دودو، (ألمانيا: منشورات الجمل،1999)، ص. 40 .

09– هانس بيتر مارتين وهارالد شومان: فخ العولمة الإبتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة د. عدنان عباس علي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998)، ص.57 .

10- David BOLDUC et Antoine AYOUB, **La mondialisation et ses effets, revue de litterature** (Quebec: GREEN -Université Laval, 2000). p7.

11– إسماعيل صبري عبد الله: الكوكبة، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، **في المستقبل العربي**، العدد 222. (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، آب/أغسطس 1997)، ص. 05.

12– حنفي حسن والعظم صادق جلال، **مالعولمة**، ط 1، (بيروت: دار الفكر المعاصر، 1999)، ص. 22.

13– محمد عابد الجابري: العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات. المستقبل العربي، شباط 1998، ص.17.

14– ناصر بن سليمان السابع: البعد الثقافي لمفهوم العولمة وأثره على الثابت والمتغير في الشريعية الإسلامية. www. Khayma .Com/mtmb/book 1.Hkm

15 -Bolduc , Ayoub , op. cit., p. 08.

16– السيد يسين، " في مفهوم العولمة "، **في المستقبل العربي**، العدد 228 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، شباط/فبراير98). ص. 6.

17– بك، المرجع السابق، ص39.

18- Amartya Sen **: Dix Verités sur la mondialisation** ,traduit de l'anglais par :sylvelle gleize .le monde. Fr."http://www.lemonde.fr/imprimer-article/0, 6063, 208272, 00.html."

19- Senarcclens. Op.cit. p73.

20- Bolduc, Ayoub, op. cit. p 16.

21– جنز بارتلسون، " ثلاثة مفاهيم للعولمة "، ترجمة : سعد زهران، **في الثقافة العالمية**، العدد: 106.(الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ماي – يونيو 2001). ص35 .

22– بارتلسون، المرجع السابق، ص38 .

23– المرجع السابق، ص41.

24 - Buzzan Barry, Little Richard," Beyond Westphalia? capitalism after the fall " **in revieu of international studies**, 2000, p p 89- 104.

25– إبراهيم نافع، إنفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة. **في الأهرام** .http://web2.ahram.org.eg/scripts

26– بارتلسون، المرجع السابق، ص37 .

27– المرجع السابق .

28– المرجع السابق، ص40.

29- Christian Chavagneux , la Souveraineté :un imaginaire utile, Alternatives Economiques, n°169, avril 1999.

http//:www.univ-lille1.fr/pfeda/infos/1999/ae169.h tm

30- Bertrand Badie, Vers la Responsabilité Cosmopolitique ?a propos d' habermas, après l' etat-nation http://coursenligne.sciences-po.fr/2001 2002/enjeux politiques/badie/habermas.pdf.

31– أماني قنديل، المجتمع المدني عبر القومي أطروحة جديدة، **في جريد الأهرام**./http://web1.ahram.org.eg

32– جان ارت شولت' " المجتمع المدني العالمي "، ترجمة سحر مندور، **في مجلة: كورييه دولابلانيت** . http://www.iraqcp.org/

33– كوفي عنان، " شراكة من اجل مجتمع عالمي"، **في التقرير السنوي عن أعمال المنظمة**، (نيويورك: منشورات إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، 1998)، ص ص.50 –51.

34– شولت، المرجع السابق .

35– المرجع السابق.

36 - Wolf gong H Rinicke, Global public**, in foreign Affairs**, Vol 76, Number 6 (Novmber / December 1997), p 130.

37– الثليجاني فيصل بن محمد الساسي، " الأمم المتحدة في ظل العولمة "، رسالة ماجيستير في القانون العام غير منشورة، (جامعة الموصل : كلية القانون)، ص88 .

38– الثليجاني، المرجع السابق، ص91 .

39– ولد أباه السيد، **إتجاهات العولمة: إشكالية الألفية الجديدة**،(المغرب: المركز الثقافي العربي، 2001) ص81 .

40- Alain Pellet**, mondialisation au – dela des mythes**, (Alger : casbah editions, 1997) P.P.93-94.

41– أنطوني جدنز، "العولمة تعيد تشكيل ملامح الزمن من الهند إلى اسكتلندا:إحياء ثقافة التقاليد"، **في الزمان** (2002). http://217.158.5.3/azzaman/articles/2002/02/02-03/678.htm